E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/SDPD/2011/WG.5/5
12 October 2011
ORIGINAL: ARABIC

الإسكوا | برنامج الأمم المتحدة للبيئة | جامعة الدول العربية

**اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)**

الاجتماع التحضيري الإقليمي العربي لمؤتمر الأمم المتحدة
للتنمية المستدامة (ريو+٢٠)
القاهرة، ١٦-١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١

# الاستعراض الإقليمي لمؤسسات التنمية المستدامة في المنطقة العربية

## ملخص تنفيذي

ملاحظة: طبعت هذه الوثيقة بالشكل الذي قدمت به ودون تحرير رسمي.

# ملخص تنفيذي

**مقدمة:**

بمناسبة الذكرى العشرين لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، سيُعقد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في ريو دي جانيرو من ٤ إلى ٦ حزيران/يونيه ٢٠١٢ (ريو+٢٠) الذي سيركز على المجالين الرئيسيين التاليين: (١) الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر؛ و (٢) الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة.

وتستعرض هذه الدراسة التطور الحاصل في موضوع التنمية المستدامة على كل من المستويين الوطني والإقليمي بهدف دعم دول المنطقة في تحضيراتها لمؤتمر ريو+٢٠. ويقدم ريو+٢٠ فرصة مناسبة للمنطقة من أجل إعادة تحديد ذاتها والتقدم بسرعة نحو تنمية مستدامة تأخذ في الاعتبار القضايا والنواحي الاجتماعية والبيئية في تخطيط التنمية وفي عملية صنع القرار.

الاستعراض الإقليمي لمؤسسات التنمية المستدامة في المنطقة العربية:

يبدأ الاستعراض بوصف التطورات والتغيرات الحاصلة في الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة في مؤتمر ريو (١٩٩٢) وحتى ريو+٢٠ (٢٠١٢). ويقدم الاستعراض قوائم بالمؤتمرات والاتفاقيات الدولية بشأن القضايا المتعلقة بالتنمية المستدامة بين الأعوام ١٩٩٢ و ٢٠٠٢، والمؤتمرات والاجتماعات الدولية المتعلقة بتنفيذ مفاهيم التنمية المستدامة بين الأعوام ٢٠٠٢ و ٢٠١٠، وكذلك الإعلانات الإقليمية ذات الصلة. وتبين التحاليل أن الإجراءات المتخذة لتطبيق الإعلانات الإقليمية المتعلقة بالتنمية المستدامة بقيت محدودة واقتصرت بدرجة كبيرة على القضايا البيئية عوض محاولة دمج الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

لقد حصلت تغيرات كثيرة على صعيد المنطقة العربية وفي العالم ككل منذ "قمة الأرض" عام ١٩٩٢ والقمة العالمية بشأن التنمية المستدامة عام ٢٠٠٢. فقد حدث تقدم هام باتجاه العديد من الأهداف المحددة في ريو لكن "أهدافا" أخرى بقيت بعيدة المنال. وبالرغم من التقدم الحاصل في العديد من المسائل الاقتصادية والاجتماعية الهامة إلا أن ذلك التقدم لم يُحرز على جميع الصُعُد. فقد بقي قسم من المسائل على حاله بينما حصل تراجع في بعض المسائل الأخرى. وشكلت الأزمة الاقتصادية العالمية عام ٢٠٠٨ والاضطرابات التي تشهدها المنطقة العربية حالياً وضعاً غير مناسب لمزيد من التقدم باتجاه التنمية المستدامة. لذلك يبدو مؤتمر ريو+٢٠ فرصة مناسبة لمراجعة التقدم الحاصل في المنطقة العربية نحو التنمية المستدامة، والإطار المؤسسي والخيارات المتاحة لتنفيذ فعال لها.

ويتضمن الاستعراض الذي أجرته الإسكوا عام ٢٠٠٣ في إطار متابعة قرارات قمة جوهانسبرغ عام ٢٠٠٢ عرضاً للتطورات الحاصلة على صعيد الإطار المؤسسي في العالم العربي حتى ذلك التاريخ، وقدم عدداً من التوصيات لتحقيق مزيد من التقدم[1].

---

(1) الحكمية والتنمية المستدامة في المنطقة العربية: المؤسسات والآليات لتخطي مرحلة ثقافة الإدارة البيئية. الإسكوا (E/ESCWA/SDPD/2003/8). (٢٠٠٣).

وجرى تحضير هذه الدراسة من قبل الإسكوا باستعمال النهج التالي: استشارة مسؤولين وخبراء عرب، جمع المصطلحات عن تطور الإطار المؤسسي في المنطقة ونشر استبيان على الموقع الشبكي للإسكوا بما يتيح مساهمة جميع الأطراف المعنية فيه. وستجري مراجعة مسودة الدراسة من قبل خبراء على أن تقدَّم المسودة النهائية للدراسة تمهيدا لمناقشتها في الاجتماع الإقليمي العربي بشأن ريو+٢٠ الذي يشارك في تنظيمه كل من الإسكوا وجامعة الدول العربية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/ المكتب الإقليمي لغرب آسيا، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١.

وكما ذكر استعراض عام ٢٠٠٣، فإن الزيادة الكبيرة في الالتزامات البيئية للدول العربية كانت بتحفيز من مؤتمر ريو عام ١٩٩٢، بما في ذلك إنشاء أو إعادة هيكلة المؤسسات البيئية، وصياغة الاستراتيجيات وخطط العمل البيئية، والتصديق على معاهدات دولية وإقليمية بهذا الشأن وسن عدة قوانين واتخاذ إجراءات لدعم السياسات البيئية.

وبالرغم من ذلك، لا تزال هناك فجوة كبيرة في وضع نهج متكامل من النواحي البيئية والاجتماعية والاقتصادية في عمليات صياغة السياسات واتخاذ القرارات. ومع أن هذا لا ينطبق فقط على المنطقة العربية لكنه يمثل عقبة هامة للتنمية على المدى الطويل. فالقرارات التي تتخذ على أسس اقتصادية بحتة قد تؤدي إلى نتائج جيدة على المدى القصير، ولكن النتائج على المدى الطويل لن تكون جيدة دون الأخذ بالاعتبار تأثيراتها على التنمية الاجتماعية والسلامة البيئية. ولهذا السبب، فإن ازدهار المنطقة العربية على المدى الطويل يعتمد على تبنى نهج استراتيجي متكامل للنواحي الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في عملية صنع السياسات.

وتستعرض الدراسة نظم الحكم الراهنة للتنمية المستدامة في كل من الدول العربية وعلى صعيد المنطقة ككل، وتلقي الضوء على التطورات الحاصلة والاتجاهات الحالية، وتُحدد التطورات الواعدة وتعطي أمثلة توضيحية يمكن أن تساعد على تحقيق التنمية المستدامة في المنطقة. وتختم الدراسة بتوصيات باتخاذ سلسلة من الإجراءات والسياسات تمهيدا للنظر فيها خلال الأعمال التحضيرية لمؤتمر ريو لعام ٢٠١٢.

## الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة في المنطقة العربية:

تتشارك الدول العربية في كثير من قضايا التنمية المستدامة بينها الأمن والسلام، والموارد المائية ونوعية المياه، والتصحر، وتدهور الأراضي، والتوسع العمراني، والبطالة. وتتناول البلدان العربية قضايا التنمية المستدامة من منظور إقليمي تحت رعاية جامعة الدول العربية.

وتمثل المبادرة العربية لتحقيق التنمية المستدامة التي أطلقتها جامعة الدول العربية عام ٢٠٠٢ نقطة هامة في الاعتراف بمفهوم التنمية المستدامة. وسعت المبادرة العربية إلى هدف طموح ألا وهو وضع برنامج إقليمي للتنمية المستدامة، مبني على الأولويات الواردة فيها. بالإضافة إلى ذلك، جرى الإعراب عن استعداد لاتخاذ التزامات إقليمية مشتركة مع الدول الأفريقية في عام ٢٠٠٢ في الإعلان الوزاري المشترك الصادر عن المجلس الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة (AMCEN)، ومجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة (CAMRE).

ومن ضمن التحديات والعوائق الرئيسية لوضع أسس مؤسسية فعالة للتنمية المستدامة التي جرى تحديدها ما يلي:

(أ) التحديات والعوائق الرئيسية لوضع أسس مؤسسية فعالة للتنمية المستدامة. ففي كثير من الأحيان، يتم سرد القضايا دون أي تسلسل هرمي أو دون وضع طرق عملية للتنفيذ. وفي الغالب ترتكز الأهداف والأولويات الوطنية على الأمن القومي، والنمو الاقتصادي والمحافظة على التراث عوضاً عن التركيز على التنمية المستدامة. وهناك عائق آخر يتمثل في طبيعة الحكم في المنطقة حيث تكون كل دائرة حكومية مسؤولة عن اتخاذ القرارات المتعلقة بها مما يشكل مقاومة لما يُعتبر تدخل من دوائر أخرى في اختصاصها.

(ب) القضايا والمفاهيم المستجدة: وهي تؤثر على تطور المؤسسات المعنية بالتنمية المستدامة في المنطقة العربية. وتشمل هذه المفاهيم والقضايا:

١- تغير المناخ: المنطقة العربية معرضة بشكل خاص لتغير المناخ كما له من حيث تأثيره على نقص الأمطار وانعكاس ذلك على الموارد المائية وعلى زيادة التصحر، وبالتالي على الزراعة والأمن الغذائي. وتغير المناخ له أيضاً تأثير على المناطق الساحلية وسكانها؛

٢- الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٨ على المستثمرين العرب وقطاع البناء والسياحة؛

٣- التأثيرات الكبيرة للاضطرابات السياسية في تونس ومصر واليمن وليبيا وسوريا وغيرها على المسار التنموي للمنطقة في المستقبل. ومن التأثيرات الفورية لهذه الاضطرابات في عملية التنمية المستدامة وضع البعد الاجتماعي في الصدارة وازدياد إدراك حكومات المنطقة لضرورة الاستجابة للقضايا الاجتماعية من ضمن مفهوم التنمية المستدامة، وعلى الأخص، لضرورة مضاعفة البلدان العربية جهودها لمعالجة بطالة الشباب. ومن أجل ذلك عليها بذل اهتمام كبير بقضايا التنوع الاقتصادي؛

٤- الاقتصاد الأخضر: إن الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر يساعد على التنوع الاقتصادي ويساهم في خلق فرص عمل ويؤدي في نفس الوقت إلى تنمية مستدامة. والأمثلة على ذلك تشمل توليد الطاقة الشمسية وطاقة الرياح المتوافرة بشكل كبير في المنطقة. وبالمثل، فإن محدودية الموارد المائية تُبرز المردود الهام الذي يمكن تحقيقه من الاستثمار في تقنيات تحلية المياه ومن كفاءة استعمال المياه في الزراعة.

(ج) ضعف الصلة بين العلم والتعليم والسياسة العامة: فقد تأخرت المنطقة العربية عن مناطق شرق وجنوب آسيا وأمريكا اللاتينية في هذا المجال. ويتطلب توطيد هذه الصلة إعادة توجيه السياسات العامة وذلك عن طريق التعلم من قصص النجاح في المناطق المذكورة.

مراجعة الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة:

تبين المراجعة التي أجريت على المستويين الوطني والمحلي بأنه بالرغم من أن دول المنطقة شكلت نوعاً من أنواع المجالس الوطنية للتنمية المستدامة، بقيت هذه المجالس ذات طبيعة آنية. فقد بين استبيان ذوي المصلحة بأن معظم هذه المجالس إما زال من الوجود أو أن تأثيره محدود للغاية. ومعظم المجالس التي ما زالت موجودة غير مجهزة للعمل كمؤسسة دائمة لكي تستطيع دعم تنسيق السياسات بين القطاعات. وفي أغلب الأحيان، أعتبرت البنى المؤسسية لإشراك المجتمع المدني في عملية اتخاذ القرار ضعيفة في الردود على الاستبيان.

إنجازات المؤسسات المعنية بالبيئة:

مع أن مجال القضايا المشمولة في التنمية المستدامة شهد اتساعاً كبيراً فقد بقي تفويض المنظمات المتعلقة بالبيئة على حاله في المنطقة العربية. وبذلت كثير من الدول العربية جهوداً في تعزيز المؤسسات المعنية بالبيئة. وشمل ذلك سن مراسيم واتخاذ إجراءات ووضع معايير بيئية؛ تعزيز القدرة على صياغة استراتيجيات وخطط عمل بيئية؛ تعزيز القدرات التقنية على جمع البيانات والرصد؛ تحسين برامج التعليم والتوعية البيئية؛ وتوفير فهم أعمق لقضايا البيئة العالمية. وبالرغم من ذلك، بقي التقدم محصوراً في ميدان الإدارة البيئية مع قدرة محدودة لمعالجة الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة. والعوامل الرئيسية التي حددها استبيان ذوي المصلحة لأسباب القصور تشمل غياب التخطيط الوطني الشامل، والإشراك المحدود لذوي المصلحة، وغياب القدرات الفنية وضعف التنسيق، وغياب المتابعة والشفافية المحدودة.

على الصعيد المحلي تعالج المؤسسات الحكومية دون الوطنية في الدول العربية بالإجمال الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة من حيث علاقتها بالجوانب التقليدية للحكم المحلي مثل إمدادات المياه، والصرف الصحي، وجمع النفايات والتخطيط المدني. ومعظم هذه المؤسسات تعتمد مركزية قوية، وتتعامل مع قضايا التنمية المستدامة من خلال نهج تنازلي أي بفرض القرار من أعلى إلى أسفل.

وبعد قمة ريو لعام ١٩٩٢، تم اعتماد عدة مبادرات لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ على المستوى المحلي، كان أكثرها ممّولا من قبل منظمات دولية. وكانت لهذه المبادرات تأثيرات إيجابية بالنسبة إلى قضايا التكافؤ بين الجنسين وزيادة الاعتماد الذاتي للسكان المحليين، وتمكنت كذلك من تقوية منظمات المجتمع المحلي غير الحكومية. ولكن كان تأثير المبادرات التي اعتمدت على التمويل الدولي قصير المدة وفي كثير من الأحيان لم يتجاوز الفترة الزمنية للمشروع. والقليل من هذه المبادرات استطاع أن يؤمن الاستدامة المؤسسية أو أن يؤثر على البنية المؤسسة الإجمالية للتخطيط والإدارة المتعلقة بالبيئة على المستوى المحلي.

نتائج الاستبيان على الصعيد الوطني: تبين أن مهام التنمية المستدامة تشمل مجموعة واسعة من الوزارات، بينها وزارات البيئة، والتخطيط، والصحة، والموارد المائية، والطاقة، والزراعة، والغابات، والسياحة. وتضطلع في العادة إما وزارة البيئة أو وزارة التخطيط بالدور الرئيسي. واعتبرت الإجراءات المؤسسية للتكامل بين السلطات الحكومية ضعيفة في معظم البلدان وغير موجودة في بعضها الآخر. وتشهد بعض الدول العربية مستوى عاليا لنشاط المجتمع المدني في مجال التنمية المستدامة، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الأكاديمية والقطاع الخاص. إلا أنه في أغلب الأحيان، تتسم البنية المؤسسية لمشاركة المجتمع المدني بالوهن.

ويُشير استبيان ذوي المصلحة على المستوى الإقليمي بأن المؤسسات البيئية الإقليمية لعبت دوراً هاماً في دعم المبادرات المتعلقة بالتنمية المستدامة في البلدان العربية. وأنشأت عدة مؤسسات في السبعينات والثمانينات من القرن الماضي بينها مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة الذي أنشأته جامعة الدول العربية في عام ١٩٨٧. وقد شكل هذا المجلس أول منتدى سياسي لمعالجة قضايا البيئة في المنطقة.

وتم إنشاء جهازين متعلقين بشؤون البيئة، الأول غير حكومي هو مركز البيئة والتنمية في المنطقة العربية وأوروبا (CEDARE)، والثاني عبارة عن هيئة فنية تحضيرية هو اللجنة المشتركة للبيئة والتنمية في المنطقة العربية (JCEDAR) المكونة من رؤساء الوكالات الوطنية المعنية بشؤون البيئة ومن الوكالات

المتخصصة، والمنظمات غير الحكومية، وهيئات القطاع الخاص، والمنظمات الإقليمية. وتكوّن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) والمكتب الإقليمي لغرب آسيا التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة جزءا من الأمانة المشتركة لمجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة (CAMRE).

وتبين أن التحديات والمعوقات ارتبطت بالتالي: مركزية الحكم، وثقافة سياسية تستخدم نهجا من أعلى الى أسفل، والطبيعة المؤقتة للجان الوطنية المعنية بالتنمية المستدامة، والنجاح المحدود للإطار الإقليمي لمعالجة التنمية المستدامة (JCEDAR).

ومن ثم تنتقل الدراسة إلى تفعيل التنمية المستدامة. لقد بدأت أو أكملت معظم البلدان العربية مهام وضع شكل معين لاستراتيجية بيئية وطنية ووضعت أيضاً بعض البلدان استراتيجية للحد من الفقر أو ما يعادلها. كذلك تم وضع خطط عمل مؤخراً للتكيف مع تغير المناخ في عدة بلدان. لكن التقدم في صياغة استراتيجية وطنية شاملة للتنمية المستدامة بقي محدوداً.

وفي عام ٢٠٠٩، أبلغت سبع دول من أصل سبع عشرة دولة في المنطقة إلى لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بأنها تنفذ استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة، بالمقارنة مع ٥٥ بالمائة للعالم ككل. وباستثناء حالات قليلة، لم تستطع هذه الاستراتيجيات تعزيز حوار فعال بشأن السياسات والتنسيق عبر الخطوط المؤسسية. وفي بعض الحالات، كانت هذه الاستراتيجيات متضاربة مع الاستراتيجيات القطاعية. وتشمل العقبات الأخرى: عدم وجود تقييم للسياسات باستعمال تحليل للتكاليف والمنافع عند صياغة الاستراتيجيات؛ تحديد غير كافٍ لمسؤوليات التنفيذ؛ وعدم تزامن الإجراءات التي ستطبق من قبل المؤسسات المختلفة. وفي كثير من الأحيان، تعتمد خطط العمل على دعم مالي من وكالات التنمية الدولية، مما يؤشر إلى عدم وجود اهتمام من قبل الحكومات الوطنية.

وبالنسبة إلى آليات التطبيق حصل تقدم ملحوظ في التشريع البيئي وبالرغم من ضيق نطاق التطبيق نظراً للقدرات الفنية والموارد المالية المحدودة أحرزت السلطات البيئية تقدماً في تحسين حماية البيئة والحفاظ عليها. ولا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به لمواصلة تحسين نوعية البيئة ولتعزيز الحفاظ عليها. وعلى الرغم من زيادة استعمال الأدوات الاقتصادية لإدارة الشؤون البيئية في البلدان العربية بقي هذا الاستعمال محدوداً. وبالإجمال لا يزال هناك تفضيل لاستعمال أدوات لفرض السلطة والسيطرة عوضاً عن نهج أكثر اعتدالاً للتأثير على سلوك الملوثين وتوليد أموال من أجل حماية البيئة والحفاظ عليها. وما زالت الإعانات الضارة شائعة وهي تستهدف بشكل سيء فئات المجتمع التي تهدف إلى مساعدتها.

وتشمل التحديات والعقبات في تطبيق فعال لأدوات السياسة العامة ما يلي: استخدام محدود لتحليل السياسات لتحديد الأدوات الأكثر فعالية لاعتمادها؛ عدم وجود معايير للاختيار تساعد على تحديد السياسات الأفضل؛ عدم تزامن التدابير المتعلقة بالسياسة العامة؛ محدودية القدرات الفنية والبشرية والمالية؛ الإعفاء القانوني لبعض الأنشطة في المراقبة البيئية؛ رصد غير كافٍ وعدم القدرة على فرض شروط للإبلاغ والإمتثال؛ وعدم وجود تقييم لفعالية تدابير السياسة العامة.

تلعب المؤسسات المانحة الإقليمية والدولية دوراً هاماً في تمويل التنمية المستدامة خاصة عندما لا تتضمن الميزانية الوطنية للتنمية المستدامة تمويلا كافيا. ودعمت عدة دول في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، لا سيما الإمارات العربية المتحدة والكويت والمملكة العربية السعودية عدداً من مبادرات التنمية المستدامة في المنطقة. ولعب مانحون دوليون مثل الاتحاد الأوروبي، والبنك الدولي، ومرفق البيئة العالمية

وعدد من هيئات الأمم المتحدة أيضاً دوراً هاماً. إلا أن التجارب أظهرت أن إسهام التمويل الخارجي ونتائجه يعتمدان بدرجة كبيرة على التضافر والتآزر بين الأهداف الوطنية وأهداف الوكالة المانحة.

ومع أن هناك العديد من مبادرات التنمية المستدامة التي يمكن وينبغي أن يُشارك فيها القطاع الخاص، خاصة المبادرات المتعلقة بالاقتصاد الأخضر مثلاً، ينبغي توخي الحذر من خصخصة السلع العامة كإمدادات المياه والصرف الصحي على افتراض بأن القطاع الخاص هو أكثر كفاءة لأن هذا الافتراض لم يكن صحيحاً على الدوام. وتستلزم الخصخصة الناجحة وجود إطار تنظيمي متين ورقابة قوية.

ويعتمد تفعيل التنمية المستدامة على وضع وتطبيق استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة لإدماج القضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وتعتمد كفاءة الاستراتيجية الوطنية على الرصد، والإبلاغ والتقييم. وتقترح الدراسة استراتيجية يمكن من خلالها إدماج القضايا الاجتماعية والبيئية بشكل أفضل في سياسات التنمية الاقتصادية.

مشاركة الجمهور: ينص إعلان ريو على أن الاعتبارات البيئية تراعى على أفضل وجه عند مشاركة جميع المواطنين المهتمين بذلك ويتطلب من الدول أن تسعى إلى مشاركة الشعوب الأصلية والجماعات المحلية في تحقيق التنمية المستدامة.

واستمر ازدياد الوعي البيئي في المنطقة. وخطت وسائل الإعلام خطوة هامة بإنشائها منتدى الإعلام العربي للبيئة والتنمية، الذي يهدف إلى تدريب وتثقيف الإعلاميين العرب بقضايا التنمية المستدامة. ويمكن لوسائل الإعلام أيضاً أن تقيم علاقات قوية مع منظمات المجتمع المدني ومع المؤسسات الأكاديمية والعلمية مما يساعدها على إيصال رسالتها بصورة أفضل.

ويورد التقرير بعض التجارب الناجحة ذات الصلة بإدخال مفهوم التنمية المستدامة في عمليات التخطيط. وتشمل هذه التجارب تجربة تونس في التخطيط الاستراتيجي للتنمية المستدامة ويقدم العناصر الرئيسية للنهج التونسي. أما التجربة الثانية فتتناول تجربة الأردن. وتورد الدراسة أيضاً تجربة المنتدى العربي للبيئة والتنمية (AFED)، الذي أنشئ عام ٢٠٠٦ كمنظمة غير حكومية تتمتع بصفة مراقب في جامعة الدول العربية وتشجع البرامج والسياسات المتعلقة بالبيئة. واستطاع المنتدى أن يحظى بدعم مجتمع الأعمال الذي مدّه بالأموال لتمويل أنشطته. ونشر المنتدى ثلاثة تقارير متعلقة بالبيئة هي: التحديات المستقبلية (٢٠٠٨)، تغير المناخ (٢٠٠٩)، والمياه (٢٠١٠)، وسيتناول التقرير القادم الاقتصاد الأخضر (٢٠١١).

الترويج للاقتصاد الأخضر: أدركت عدة منظمات من المجتمع المدني أهمية الاقتصاد الأخضر في المنطقة العربية مثل المنتدى العربية للبيئة والتنمية (AFED) والمجلس الوطني المصري للتنافسية. وفي هذا السياق اقترحت الإسكوا مبادئ أساسية وإطارا عاما لمبادرة وزارية حول اقتصاد أخضر عربي. وتنبه الإسكوا إلى إمكانية استعمال الدول المتقدمة النمو لتدابير الاقتصاد الأخضر لكي تضع شروطاً لتقديم المساعدات الإنمائية الرسمية (ODA) والالتفاف على مبادئ ريو بشأن المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة، أو لتحويل التمويل إلى أولويات أخرى.

النهج الجديد: تقترح الدراسة نهجا جديدا لتعزيز الإدارة من أجل تحقيق تنمية مستدامة في المنطقة. ويضع هذا النهج القضايا الاجتماعية والبيئية في صلب البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة. فالتنمية المستدامة

ضرورية للتنمية بذاتها. ويمكن لقرارات اقتصادية بحتة أن تكون ناجحة على المدى القصير، ولكن قد تفشل في تحقيق أهدافها الاقتصادية على المدى الطويل إنْ لم تأخذ بالحسبان القضايا الاجتماعية والبيئية الرئيسية. وعلى هذا الأساس تقترح الدراسة توسيع مهام التنمية المستدامة في المنطقة العربية في كل من الوزارات القطاعية وفي وزارتي البيئة والتنمية الاجتماعية تحديدا. ويمكن إناطة المسؤولية الرئيسية عن التنمية المستدامة في المنطقة بالوزارات القطاعية والوزارات الأخرى المسؤولة عن التنمية الاقتصادية. وفي موازاة ذلك، تناط مسؤولية أكبر بوزارتي البيئة والتنمية الاجتماعية لمساعدة الوزارات الأخرى في وضع السياسات القطاعية.

ونورد فيما يلي الآليات المحتملة لتحقيق ذلك:

(أ) سبل الإصلاح المؤسسي:

يتطلب دمج القضايا الاجتماعية والبيئية في التخطيط القطاعي وفي عملية اتخاذ القرار مستوى عاليا من الخبرة في التخصصات ذات الصلة. ولهذا يُقترح أن تُنشأ في كل وزارة قطاعية دائرة تُعنى بالتنمية المستدامة تكون مسؤولة عن إدماج القضايا الاجتماعية والبيئية في صياغة خطط وسياسات الوزارة المعنية. وتأخذ هذه الوزارة في الاعتبار القضايا المحددة من قبل وزارتي البيئة والتنمية الاجتماعية. ويعني ذلك مزيدا من المسؤولية لوزارتي البيئة والتنمية الاجتماعية في وضع توجيهات فنية ومهنية بالنسبة إلى النواحي البيئية والاجتماعية في التخطيط القطاعي. ويلعب مكتب رئيس الوزراء أو ما يوازيه دوراً رئيسياً وذلك بإلزام الوزارات القطاعية بمعالجة القضايا الاجتماعية والبيئية ضمن خططها وسياساتها وعن طريق الرقابة والمراجعة التي تضمن بأن الوزارات القطاعية أخذت بالإعتبار إرشادات الوزارات المختصة.

(ب) بُنية الاستراتيجية الوطنية:

تقترح الدراسة أن تعتمد الدول العربية نهجاً شبيهاً بنهج تونس بصورة عامة. وتكون الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة متميزة عن استراتيجية التنمية الشاملة؛ وتكون الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة الأداة الرئيسية التي يتم من خلالها إدماج القضايا الاجتماعية والبيئية بصورة أوفى في استراتيجية التنمية الشاملة. وعلى الأخص، تسلط الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة الضوء على المجالات التي يُعتبر فيها نمط التنمية الاقتصادية الراهن غير ملائم اجتماعياً او غير مستدام بيئياً، وتقترح الإجراءات التي يمكن تطبيقها لمعالجة الخلل. وتستفيد الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة من دراسات اقتصادية ومالية معمقة تكون قد اقترحتها سابقاً وعندما لا يكون ذلك عملياً، تحدد الاستراتيجية الوطينة للتنمية المستدامة الدراسات التي يجب إجراؤها لتستطيع تقييم المقترحات والإجراءات.

(ج) المنهج الإقليمي:

استمر مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة (CAMRE) واللجنة المشتركة للبيئة والتنمية في المنطقة العربية (JCEDAR) ضمن جامعة الدول العربية بتوفير منتديين لمناقشة البعد البيئي للتنمية المستدامة. لكن لا تتوفر حتى الآن آلية مؤسسية فعالة لإصدار السياسات الإقليمية التي تتناول جميع نواحي التنمية المستدامة.

وهناك حاجة ماسة إلى المزيد من التكامل الاقتصادي في المنطقة، وخاصة إلى نهج إقليمي في مجال الاقتصاد الأخضر. وقد لا يتطلب ذلك إنشاء مؤسسات جديدة، ولكن يعتمد على تنشيط المؤسسات الموجودة مثل مجلس الوحدة الاقتصادية العربية. وفي غياب دمج اقتصادي إقليمي شامل تُقدم الاتفاقيات التي توصلت إليها المؤسسات الإقليمية القائمة والتي تتناول جوانب محددة من التنمية الاقتصادية إسهامات هامة في استراتيجيتها التنموية وفي الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة أيضاً. وينطبق ذلك بوجه الخصوص على العمل التعاوني الإقليمي بخصوص الطاقة المتجددة والموارد المائية.

وقد يصبح النهج الإقليمي أكثر تكاملاً لتخطيط استراتيجي للتنمية المستدامة عملياً في المستقبل، عندما يتحقق مستوى كافٍ من الاندماج الإقليمي. وهذا يساعد على وضع استراتيجية عربية للتنمية تهدف إلى الاستفادة من الميزات الفريدة لهذه المنطقة وإلى تعزيز وضع المنطقة في الاقتصاد العالمي. وعند ذلك، يمكن وضع استراتيجية تنمية مستدامة على مستوى المنطقة ككل.

التوصيات:

(أ) العناصر الرئيسية:

١- أن تتولى الوزارات القطاعية والوزارات الأخرى المسؤولة عن التنمية الاقتصادية المسؤولية الرئيسية في اتخاذ إجراءات ملموسة لتحقيق التنمية المستدامة؛
٢- أن تتولى وزارتا البيئة والتنمية الاجتماعية المسؤولية في مساعدة الوزارات الأخرى على وضع سياسات قطاعية.

(ب) سُبُل إصلاح المؤسسات:

٣- أن تشمل كل وزارة قطاعية دائرة للتنمية المستدامة مسؤولة عن إدخال القضايا الاجتماعية والبيئية في صياغة خطط وسياسات الوزارة؛
٤- أن تولي كل وزارة قطاعية الاعتبار الكامل للمسائل المحددة من قبل وزارتي البيئة والتنمية الاجتماعية؛
٥- أن تكون وزارة البيئة ووزارة التنمية الاجتماعية مسؤولتين عن إصدار توجيهات فنية ومهنية بشأن الجوانب البيئية والاجتماعية في التخطيط القطاعي؛
٦- أن يُلزم مكتب رئيس الوزراء أو ما يوازيه الوزارات القطاعية بتناول القضايا الاجتماعية والبيئية في سياساتها وخططها؛
٧- أن يطبق مكتب رئيس الوزراء أو ما يوازيه منهجاً للتقييم والمراجعة يضمن بأن الخطط والسياسات التي تم وضعها من قبل الوزارات القطاعية قد أخذت بالاعتبار آراء ومشورة الوزارات المختصة؛
٨- ضرورة مراعاة وضع شروط رسمية لتقييم الخطط والسياسات القطاعية قبل الموافقة عليها، من خلال تقييم بيئي قطاعي والتقنيات المتصلة به، على سبيل المثال؛
٩- عدم إجراء أي تغيير في مسؤوليات الوزارات في موضوع البيئة والحفاظ عليها، وأن تبقى على وجه الخصوص النشاطات التي تضطلع بها وزارة البيئة كمنظم أو كمراقب مستقلة عن الوزارات القطاعية؛

١٠- أن تبقى وزارات التنمية الاجتماعية مستقلة في المجالات التي تعمل فيها كمنظم أو كمراقب؛
١١- إنشاء مجلس أعلى للتنمية المستدامة أو ما يوازيه لكي يشكل آلية منتظمة للمشاورات بين المؤسسات الحكومية في موضوع التنمية المستدامة؛
١٢- أن يرأس المجلس الأعلى للتنمية المستدامة أو ما يوازيه عملية وضع استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة (NSDS)؛
١٣- وضع آلية رسمية لمأسسة المشاورات العامة خلال عملية تحديد وتطبيق الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة.

(ج) بنية الاستراتيجية الوطنية:

١٤- تعزيز عمليات التخطيط الاستراتيجي للتنمية عند اللزوم من أجل وضع استراتيجية شاملة للتنمية تشكل إطاراً لجميع الخطط والسياسات القطاعية. ويجب النظر ومراجعة الاستراتيجية الشاملة بصورة منتظمة، كل خمس سنوات عادة؛
١٥- اعتبار الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة الآلية الرئيسية التي يمكن من خلالها إدماج القضايا الاجتماعية والبيئية في استراتيجية التنمية الشاملة؛
١٦- أن تسلط الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة الضوء على المجالات التي يُعتبر فيها النمط الراهن للتنمية الاقتصادية غير ملائم اجتماعياً أو غير مستدام بيئياً، وأن تحدد الإجراءات الواجب اتخاذها لتصحيح ذلك؛
١٧- أن تطّلع الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة على دراسات اقتصادية ومالية معمقة مقترحة من قبلها عندما يكون ذلك عملياً. أما إذا لم يكن ذلك عملياً، يجب على الاستراتيجية تحديد دراسات يجب القيام بها خلال عملية تقييم المقترحات؛
١٨- مراجعة الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة وتعديلها كل خمس سنوات، وأن يكون توقيت ذلك مناسباً لتغذية عملية صياغة الاستراتيجية الشاملة للتنمية وتعديلها.

(د) النهج الإقليمية:

١٩- إيلاء الاهتمام الكافي لوضع نهج إقليمي لتخطيط اقتصادي استراتيجي؛
٢٠- وفي موازاة ذلك، إدخال آليات رسمية لضمان إدخال ما تم الاتفاق عليه في إطار التعاون الإقليمي مثل (CAMRE) و (JCEDAR) بخصوص القضايا الاجتماعية والبيئية الإقليمية والعمل على إدماجه في مكونات الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة؛
٢١- إيلاء اهتمام عاجل بقضايا التكامل الاقتصادي في المنطقة من خلال تفعيل مجلس الوحدة الاقتصادي العربي، على سبيل المثال؛
٢٢- إعطاء الأولوية القصوى لوضع نهج إقليمي للاقتصاد الأخضر ولإجراءات التعاون الإقليمي في مجالات الطاقة المتجددة والموارد المائية؛
٢٣- النظر في وضع استراتيجية عربية للتنمية تعتمد على الميزات الفريدة للمنطقة، وتعمل على تعزيز وضعها في الاقتصاد العالمي، بعد التوصل إلى مستوى كافٍ للتكامل الاقتصادي الإقليمي. وتكون عندها الاستراتيجية الإقليمية للتنمية المستدامة الأداة الرئيسية لإدماج القضايا الاجتماعية والبيئية في استراتيجية التنمية الشاملة للمنطقة.